

العودة المؤجلة

تقرير حقوقي توثيقي وتحليلي حول تهجير سكان عفرين المقيمين في محافظة الرقة، والاستيلاء على ممتلكاتهم

البحث الميداني
سمر حاجي حسن
محمد صالح

الإشراف العام
محي الدين عيسو

الباحث الرئيسي
غياث عباس



المحتويات

1.....	المنهجية:
5.....	الفصل الأول: خريطة النزوح ومواصفات المهجرين
12.....	الفصل الثاني: انتهاك الملكيات والاستيلاء المنظم
20.....	الفصل الثالث: الأذى الجسدي والنفسي والاجتماعي
25.....	الفصل الرابع: استجابات المهجرين القانونية والاجتماعية
32.....	
33.....	الفصل الخامس: خيارات العودة ونوايا المهجرين
42.....	الفصل السادس: أنماط السيطرة وملامح التغيير الديموغرافي
49.....	الفصل السابع: التوصيات ومطالب المهجرين
53.....	الخاتمة

العودة المؤجلة

تقرير حقوقي توثيقي وتحليلي حول تهجير سكان عفرين
المقيمين في محافظة الرقة والاستيلاء على ممتلكاتهم

رابطة دار لضحايا التهجير القسري

إعداد وكتابة التقرير:

غياث عباس - الباحث الرئيسي

فريق البحث الميداني

سمر حاجي حسن

محمد صالح

الإشراف العام:

محي الدين عيسو

التاريخ

مايو/أيار 2025

المنهجية:

يعتمد التقرير منهجاً مركباً يجمع بين أدوات البحث الكمي والنوعي، من خلال:

- استبيان تفصيلي شارك فيه عدد من مهجري عفرين المقيمين حالياً في محافظة الرقة، (116 استبيان) يرصد بياناتهم الديموغرافية، والحقوقية، والمعيشية.
- مقابلات وشهادات ميدانية تم جمعها بشكل مباشر من أفراد وعائلات، بهدف فهم العمق الإنساني للتجربة وتوثيقها بصوت أصحابها.
- تصريحات من ممثلي منظمات محلية ك رابطة عفرين، التي لعبت دوراً في رصد الانتهاكات وتوثيق الحالات رغم الإمكانيات المحدودة.

يهدف التقرير إلى:

- تقديم صورة شاملة وموثقة عن أوضاع المهجرين من عفرين، من منظور الضحايا أنفسهم.
- تحليل التغيرات الديموغرافية والاجتماعية الناتجة عن التهجير، بما فيها أنماط الاستيلاء على الممتلكات، وأثر ذلك على مستقبل العودة.
- تسليط الضوء على مستوى الثقة في الجهات المسيطرة والسلطات الرسمية، وموقف المهجرين من أي مبادرات للعودة أو التسوية.

▪ إظهار مدى الاستعداد الفردي والجماعي للمطالبة بالحقوق، بما في ذلك التوثيق، الشهادة، والمشاركة في جهود المرافعة الدولية.

أهمية هذا التقرير لا تقتصر على قيمته التوثيقية، بل تنبع من كونه صوتاً موثقاً لضحايا مهمشين، ينقل مخاوفهم، آمالهم، وحدود قدرتهم على التحرك في واقع سياسي وأمني شديد التعقيد. كما يشكل أساساً يمكن البناء عليه في أي مبادرة حقوقية أو سياسية تستهدف تحقيق العدالة الانتقالية، وضمان العودة الطوعية والأمنة، ومحاسبة المتورطين في الانتهاكات.

فهذا ليس فقط تقريراً عما مضى، بل وثيقة حية لما لا يزال جارياً، وصوت لا يجب أن ينسى.

أدوات العمل: الاستبيان، المقابلات، الشهادات الميدانية

اعتمد التقرير على أدوات ثلاث رئيسية:

i. استبيان تفصيلي شمل عينة مكونة من 116 من المهجرين قسراً من عفرين المقيمين حالياً في مدينة الرقة، وغطى محاور تتعلق بفقدان الملكية، الانتهاكات، نية العودة، والوضع القانوني والاقتصادي.

ii. مقابلات شبه منظمة مع جهات حقوقية وممثلين محليين.

iii. شهادات فردية مباشرة تم جمعها من مهجرين ومهجرات عانوا من التهجير المتكرر، فقدان الممتلكات، الانتهاكات الجسدية والنفسية، وغياب الدعم الإنساني والطبي.

يتم دمج هذه الأدوات بطريقة تعكس الواقع من زواياه المختلفة: الإحصائية، الإنسانية، والمؤسسية.

مقدمة وخلفية عامة:

منذ إطلاق عملية "غصن الزيتون" في يناير 2018، والتي قادها الجيش التركي بالتعاون مع فصائل سورية معارضة، شهدت منطقة عفرين شمال غرب سوريا تحولات ديموغرافية وأمنية عميقة.

عقب السيطرة على عفرين، تعرّض عشرات الآلاف من سكانها الأصليين، وغالبيتهم العظمى من الأكراد، لحملة تهجير قسري، نتيجة للخوف من الاعتقالات، والانتهاكات المؤتقة، وسوء الأوضاع الأمنية والإنسانية. استُبدل كثير منهم بوافدين من مناطق سورية أخرى، خصوصاً من الغوطة وريف حمص وإدلب، مما أثار مخاوف بشأن التغيير الديموغرافي المتعمد.

وثقت منظمات حقوقية محلية ودولية انتهاكات واسعة النطاق، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، ومصادرة الممتلكات، والتعذيب، وفرض الإتاوات، والانتهاكات بحق النساء. وتتهم الفصائل المسلحة التابعة للجيش الوطني السوري بالضلوع في هذه التجاوزات، وسط اتهامات بتقاعس أو تواطؤ أو مشاركة من قبل القوات التركية.

السكان المهجرون يواجهون واقعاً صعباً في مناطق نزوحهم، لا سيما الذين نزحوا من مخيمات الشهباء ومحيط حلب واتجهوا نحو مدينة الرقة ضمن التهجير الثاني بعد سقوط نظام بشار الأسد وسيطرة هيئة

تحرير الشام على السلطة، حيث يعانون من ظروف إنسانية قاسية، ونقص في الخدمات، ومحدودية فرص العودة. ورغم الحاجة الماسة في عودة مهجري عفرين رغبة إلى مناطقهم، فإن الغالبية تتردد بسبب استمرار الانتهاكات وانعدام الضمانات الأمنية.

يشكل هذا التقرير محاولة جادة لسدّ واحدة من أكثر الثغرات إلحاحاً في مسارات التوثيق الحقوقي في سوريا، وهي قضية المهجرين\ات قسراً من منطقة عفرين بعد السيطرة العسكرية التي بدأت مطلع عام 2018. فمنذ انطلاق عملية "غصن الزيتون" بقيادة الجيش التركي وبدعم من فصائل سورية مسلحة، واجه سكان عفرين الأصليون موجة تهجير جماعي واسعة، أدت إلى اقتلاع عشرات آلاف العائلات من أرضها ومنازلها، وسط تجاهل دولي، وصمت مؤسساتي، وعجز واضح عن حماية الحقوق الأساسية لهؤلاء السكان.

لا يركّز هذا التقرير فقط على وصف ما جرى، بل يتجاوز السرد إلى تحليل استجابات الضحايا أنفسهم، وتحديد أنماط الانتهاك التي تعرّضوا لها، ونوعية الظروف التي أجبرتهم على مغادرة مناطقهم، وخياراتهم الفعلية اليوم بين البقاء في النزوح أو العودة بشروط قد لا تضمن كرامتهم أو سلامتهم.

الفصل الأول: خريطة النزوح ومواصفات المهجرين

1- سياق التهجير من عفرين (2018-2024)

شهدت منطقة عفرين، ذات الغالبية الكردية، واحدة من أوسع عمليات التهجير القسري المنظمة في السياق السوري بعد عام 2011، وذلك عقب إطلاق تركيا لعملية "عصن الزيتون" في يناير 2018، بالتعاون مع فصائل سورية مسلحة. أسفر الاحتلال التركي والحملة العسكرية عن سيطرة كاملة على المدينة في مارس من العام ذاته، ما أجبر مئات الآلاف من سكانها الأصليين على مغادرتها قسراً باتجاه مناطق شمال شرق سوريا، خاصة إلى الرقة، الحسكة، الشهباء، وكوباني.

تم التهجير ضمن ظروف قهرية، ترافقت مع قصف جوي ومدفعي مكثف، وقطع طرق الإمداد، والتهديد المباشر لحياة المدنيين. لم تكن المغادرة خياراً، بل كانت ضرورة للنجاة. وفي غياب أي خطة دولية لحماية السكان أو ضمان حقهم في العودة، استقر التهجير كأمر واقع، تلته أنماط متكررة من الاستيلاء على الممتلكات، ومنع العودة، وتوطين سكان آخرين في المنازل المصادرة.

تشير إفادات رابطة عفرين إلى أن التهجير شمل كل نواحي المدينة، بما في ذلك القرى المحيطة والمناطق الزراعية.

هذا السياق التهجيري لم يكن مجرد نتيجة لحرب، بل حمل ملامح تغيير ديموغرافي مقصود، عبر السيطرة على الأرض وإقصاء سكانها الأصليين.

وهو ما تؤكدُه الشهادات المتطابقة حول عمليات التوطين القسري، ومنع العودة، والاستيلاء طويل الأمد على الأملاك الخاصة.

2- لمناطق المستقبل: الرقة كنموذج للنزوح القسري

بعد مغادرتهم القسرية لعفرين إبان الاحتلال التركي للمدينة وتوجههم للاستقرار في مخيمات الشهباء القريبة من عفرين على أمل العودة السريعة، واجه المهجرون تحدياً مصيرياً، بعد سقوط النظام ومهاجمة الفصائل العسكرية التابعة لهيئة تحرير الشام مخيمات الشهباء، أُجبر المهجرون لاختيار مكان آخر للاستقرار في ظل انعدام الضمانات الأمنية، وتعقيد خطوط السيطرة داخل سوريا، كانت الخيارات محدودة. فاستقرّ قسم كبير من مهجري عفرين في محافظة الرقة، رغم أنها لم تكن خياراً طبيعياً أو مفضلاً، بل ملاذاً اضطرارياً فرضته ظروف النزوح والانسداد الأمني في باقي المناطق.

المشاركون في الاستبيان يقيمون اليوم في مدينة الرقة. وتؤكد تصريحات أحد المشاركين، أن الرقة كانت من أبرز مراكز استقبال المهجرين إلى جانب الحسكة، كوباني، وقامشلو. وقد اختار المهجرون هذه المناطق لأسباب ترتبط بالأمان النسبي، ووجود بنية مجتمعية كردية قريبة، وفرص نسبية للتنظيم الذاتي والمساعدة المتبادلة.

إلا أن هذا التمرکز في الرقة لا يعني انتقالاً إلى بيئة مستقرة. على العكس، وجد المهجرون أنفسهم في مدينة خارجة للتو من معارك ضارية ضد تنظيم داعش، وتفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، وتُعاني

من ضغوط اقتصادية واجتماعية شديدة. معظم السكان المحليين يعانون من الفقر وسوء الخدمات، ما جعل ظروف النزوح أكثر هشاشة. تشير شهادات متعددة إلى أن المساعدات الإنسانية في الرقة غير منتظمة، وأن العمل المتاح محدود، وغالباً ما يكون مرهقاً ومؤقتاً. تقول فاطمة حسين، وهي من مهجرات عفرين المقيمت في الرقة: “أعاني من أمراض مزمنة، ولا أجد دواءً ثابتاً ولا رعاية صحية. نزحت مرات كثيرة، لكن المرة الأخيرة كانت الأصعب. لا استقرار، لا دخل، ولا حتى أمل قريب.”

الرقة، إذن، ليست محطة لجوء بقدر ما هي امتداد للتهجير، حيث يضطر المهجرون لمواصلة المعاناة بصمت، دون حلول مستدامة أو دعم ممنهج. هذا الواقع يزيد من شعور العزلة، ويعمق الحاجة إلى استجابة إنسانية عادلة تشمل الأمن، والخدمات، والدعم النفسي والاجتماعي.

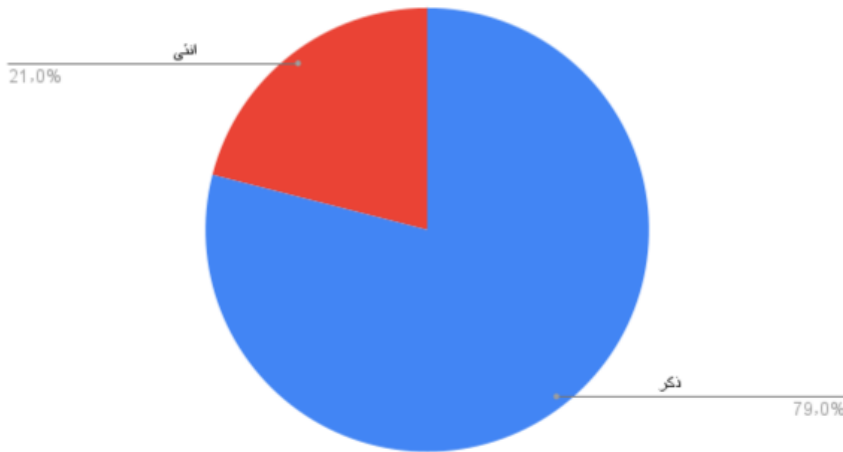
3- الخصائص الديموغرافية: العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية

تُظهر نتائج الاستبيان أن غالبية المهجرين من عفرين إلى الرقة ينتمون إلى الفئة العمرية الواقعة بين 25 و60 عاماً، وهي الفئة الأكثر فاعلية

اقتصاديًا واجتماعيًا. هذه الفئة تمثل العمود الفقري لأي مجتمع، فهي المسؤولة عن إعالة الأسر، واتخاذ القرارات، وتحمل الأعباء اليومية للعيش والعمل. النزوح بالنسبة لهذه المجموعة لم يكن مجرد خسارة مادية، بل انقطاع قسري عن الأدوار المجتمعية والاقتصادية التي كانوا يمارسونها.

أما من حيث النوع الاجتماعي، فقد أظهرت العينة غلبة عددية للذكور، مع حضور واضح وفعال للنساء. النساء المشاركات لم يكن مجرد أرقام في استبيان، بل عبّر عن مواقف سياسية وقانونية وحقوقية ناضجة، وأظهرن وعيًا عاليًا بما تعرضن له من انتهاكات، وما يجب المطالبة به في المرحلة القادمة. هذا الحضور النسائي يعكس واقعًا جديدًا فرضته الحرب، حيث اضطرت النساء لأداء أدوار لم تكن مألوفة لهن قبل النزوح، خاصة في ظل غياب عدد كبير من الرجال بسبب الاعتقال أو القتل أو استمرار التهجير.

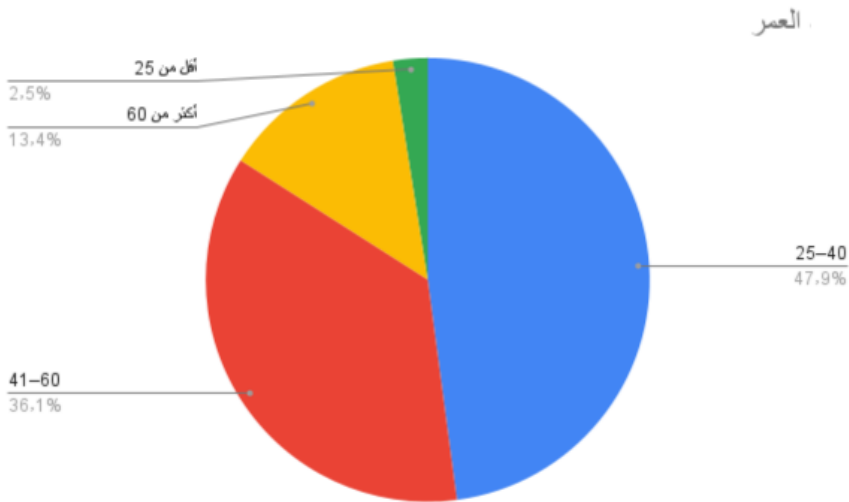
الجنس



الحالة الاجتماعية كانت متنوعة، لكن اللافت هو حجم الأعباء التي تقع على النساء الأرامل أو النساء المعيلات لأسرهن بمفردهن. تقول نازلية، وهي أرملة من عفرين تقيم الآن في الرقة:

“لا معيل لي. كنت أساعد بناتي بعد تهجيرهن. ثم بدأ الابتزاز. دفعت 4500 دولار فقط كي لا يتعرضوا لي. لا أحد يحمينا. نحن وحدنا.”

هذه العينة تكشف عن مجتمع تم تفكيكه بالقوة، لكن أفراده ما زالوا يحتفظون بوعيهم، وينخرطون بشكل متزايد في محاولة تنظيم الذات وتوثيق المأساة والمطالبة بالحقوق. التنوع الديموغرافي هنا ليس مجرد خلفية، بل عنصر مؤسس لفهم أولويات المهجرين وطبيعة استجاباتهم.



4- الوضع المعيشي والاقتصادي في مناطق التهجير

لا يقتصر التهجير القسري من عفرين على خسارة الملكية والانتماء المكاني، بل يمتد ليشمل فقدان شروط العيش الكريم في مناطق النزوح، وعلى رأسها محافظة الرقة. تظهر نتائج الاستبيان أن أغلب المهجرين لا يملكون دخلاً ثابتاً، ويعتمدون على العمل المؤقت أو المساعدات، التي غالباً ما تكون متقطعة وغير منتظمة. هذا الواقع الاقتصادي الهش يضع الأسر في دائرة متواصلة من التبعية والعجز، ويمنعها من بناء حياة مستقرة أو تخطيط مستقبلي.

في هذا السياق، قال السيد محمد حكمت رشي، الرئيس المشترك لرابطة عفرين:

"لدينا آلاف العائلات المهجرة من مختلف نواحي عفرين منذ عام 2018، استقر معظمهم في الرقة، الحسكة، كوباني، وقامشلو. يعيشون في ظروف سيئة، ويعتمدون على المساعدات المحدودة."

تصريحاته تؤكد ما أظهرته البيانات: غياب فرص العمل، وافتقار البنية التحتية، وانعدام الاستقرار الاقتصادي، وهي عوامل تؤدي إلى تفاقم المعاناة اليومية. وتبدو هذه المعاناة أكثر وضوحاً في حالات مثل حالة فاطمة حسين محمود، وهي سيدة من المهجرات تقيم في الرقة، وتُعاني من ظروف صحية صعبة:

"أعاني من السكري وضغط الدم والشحوم، ولا أجد دواءً دائماً، ولا رعاية طبية. الحرب نزعت منا كل شيء، ثم النزوح زاد الطين بلة. فقدت ابني، واليوم أعيش في انتظار علاج لا يأتي، واستقرار لا نعرفه."

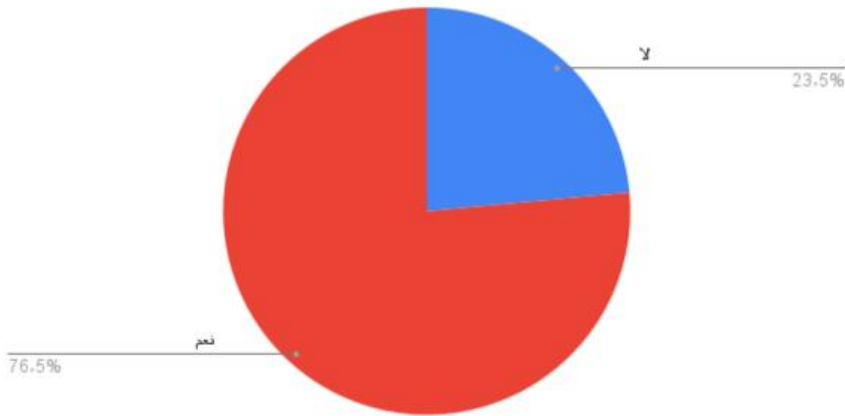
الشهادات والمشاهدات الميدانية توضح أن الوضع المعيشي في الرقة لا يوفر الحد الأدنى من شروط الكرامة الإنسانية للمهجرين، خاصة في ظل غياب برامج دعم حكومية أو دولية مستدامة. هذا الوضع لا يؤثر فقط على الجوانب المادية، بل يخلل أيضاً التماسك الاجتماعي ويعمق الأثر النفسي للتهجير، ما يجعل أي حديث عن “العودة” مرتبطاً أولاً بالخلص من حالة البقاء الطارئ التي يعيشها الناس منذ سنوات.

الفصل الثاني: انتهاك الملكيات والاستيلاء المنظم

1- نسب التملك قبل التهجير حسب الاستبيان

تكشف نتائج الاستبيان أن أكثر من 50% من المشاركين كانوا يمتلكون ممتلكات خاصة في منطقة عفرين قبل تهجيرهم. تنوعت هذه الملكيات بين منازل، أراضٍ زراعية، ومحال تجارية، وهي ليست مجرد أملاك مادية، بل تمثل للمهجرين مصدر رزق، وركيزة للهوية الاجتماعية، وشبكة أمان اقتصادي.

هل كنت تملك عقاراً أو أرضاً في سكنك الأصلي؟



يشير هذا الرقم إلى أن التهجير القسري لم يكن فقط نقلاً قسرياً للسكان، بل قطيعة مباشرة مع البنية الاقتصادية والمعيشية للأفراد

والعائلات. كثير من المهجّرين فقدوا ليس فقط مكان سكنهم، بل كذلك مصدر دخلهم، وأحياناً ما يمثل استثمار حياة كاملة.

الغالبية من هؤلاء لم يتلقوا أي إخطار قانوني، ولم يُمنحوا فرصة لتوكيل أو تفويض أحد للتصرف بممتلكاتهم. ومع غياب أي آلية رسمية لحماية حقوق الملكية، تحول فقدان العقار إلى استيلاء فعلي لا يمكن الطعن به داخل بنية العدالة المحلية أو السورية العامة.

تقول إحدى المشاركات في الاستبيان، وهي تقيم حالياً في الرقة:

“بيتي كان في جنديرس. عندما خرجت تحت القصف، كنت أظن أنني سأعود بعد أيام. لكن بعد أشهر علمت أن البيت أصبح مقراً لفصيل مسلح، وأرضنا تُزرع من غيرنا، وأنا لا أملك حتى صورة للمكان.”

هذه الشهادات لا تمثل استثناء، بل نمطاً واسعاً شمل مناطق عفرين كافة. في ظل سيطرة فصائل مسلحة، وغياب أي رقابة قضائية مستقلة، تحولت الملكيات الخاصة إلى غنائم يتم تداولها دون وجه حق، في خرق صارخ للقانون المحلي والدولي.

2- أنماط الاستيلاء (منازل، أراضي، محال)

تشير شهادات المشاركين في الاستبيان، إلى جانب التصريحات الميدانية، إلى أن الاستيلاء على ممتلكات المهجّرين من عفرين لم يكن عشوائياً، بل منظماً وموزعاً حسب نوع العقار. ظهرت أنماط متكررة توضح كيف

تم التعامل مع كل نوع من الملكية وفق منطق وظيفي يخدم مصالح الفصائل المسيطرة والجهات التابعة لها.



3- أولاً: المنازل

استهدفت المنازل لأغراض السكن أو التمرکز العسكري، أو كـ”مكافآت” تُمنح لعناصر الفصائل. في كثير من الحالات، تم توطين عائلات أخرى داخل هذه المنازل، بعضها من عائلات المقاتلين أو من نازحين آخرين موالين للجهات المسيطرة.

وبحسب جهات مطلعة: “نُفذت عمليات توطين منظمة داخل منازل المهجرين، في إطار تغيير ديموغرافي واضح”.

ثانياً: الأراضي الزراعية

كانت الأراضي الهدف الأكبر للاستثمار طويل الأجل، خصوصاً تلك المزروعة بأشجار الزيتون. تم قطف المحاصيل، وبيع الزيت، وحتى اقتلاع

الأشجار في بعض الحالات. ما يجعل هذه الانتهاكات أكثر تعقيداً هو أنها تمت دون علم أو إذن المالك، وغالباً عبر وكلاء مدنيين مرتبطين بالفصائل.

في أحد الاستبيانات، أُشير إلى أن:

“الأرض تُستثمر منذ سنوات، وأنا لا أعلم إن كانت موجودة أصلاً بعد اليوم. لم يُخبرني أحد بأي شيء.”

ثالثاً: المحال التجارية

رغم أنها أقل عدداً من المنازل والأراضي، فإن المحال التجارية كانت مستهدفة لأسباب اقتصادية مباشرة. تم تأجيرها، بيعها بشكل غير قانوني، أو تحويلها إلى أنشطة أخرى من دون إذن المالك. وتكررت حالات استخدام عقود بيع صورية أو إشغالات تُمنح لأشخاص مقربين من الفصائل.

هذه الأنماط تشير إلى أن السيطرة على الممتلكات لم تكن مجرد نتيجة جانبية للنزاع، بل أداة للتمكين العسكري والاقتصادي، تم تنفيذها بشكل منظم، وباستخدام مزيج من التهيب، القوانين المصطنعة، والواجهات المدنية.



-3

الجهات المتورطة في الاستيلاء

تؤكد نتائج الاستبيان، مدعومة بالتصريحات والشهادات الميدانية، أن عملية الاستيلاء على ممتلكات مهجري عفرين لم تكن مجرد فوضى حرب، بل نفذتها جهات محددة بسلطة أمر واقع، وعلى رأسها الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا، بالتواطؤ مع واجهات مدنية محلية.

وبحسب جهات مطلعة والتي صرحت لرابطة دار:

“تم الاستيلاء على 80% من ممتلكات المهجرين من قبل الفصائل المسلحة. المنازل أصبحت مراكز ومقرات أو مساكن لعناصرهم، والأراضي تُزرع وتُباع محاصيلها دون أي إشراف أو شرعية.”

توزعت المسؤولية على النحو التالي:

فصائل مسلحة: لعبت الدور الأساسي في السيطرة الفعلية، خاصة فصائل "السلطان مراد" المدعوم من تركيا ويضم مقاتلين أغلبهم من

التركمان السوريين، وفرقة الحمزات أحد أكثر الفصائل ارتكاباً للانتهاكات ولديه مقرات وسجون خاصة، وفرقة سليمان شاه (العمشات) والتي تتخذ من ناحية الشيخ حديد "شيه" مقراً لها، وآخرين.

مدنيون مرتبطون بالفصائل: شاركوا في إدارة الملكيات أو استثمارها نيابة عن تلك الفصائل، عبر عقود بيع أو إشغال مشبوهة. جهات أمنية أو سلطات محلية: غصت الطرف أو وفّرت غطاءً إدارياً للاستيلاء.

شهادة رمزي رشيد دويكو، أحد أبناء عفرين المهجرين، تكشف عن تفاصيل عملية الابتزاز بشكل مباشر:

“بعد تهجيرنا، استولت فصائل مسلحة على أملاكنا. حاولت استرجاعها، فقبل لي: ادفع 7000 دولار كرسوم إدارة أملاكنا. دفعت المبلغ لفصيل السلطان مراد، ومع ذلك لم أستعد كل شيء.”

هذا النوع من الابتزاز المالي، تحت تهديد فقدان الملكية أو التعرض للضرر، يتكرر في شهادات عدة، ويشير إلى نظام مواز للملكية تم فرضه بقوة السلاح، وبمعزل عن أي سند قانوني.

لا تقتصر هذه الانتهاكات على السطو الفوري، بل تتعمق مع الزمن لتخلق واقعاً جديداً يحرم المهجرين من أي صلة قانونية أو فعلية بممتلكاتهم. وهذا ما يجعل من العودة لاحقاً، حتى لو كانت ممكنة، غير كافية ما لم ترافقها مساءلة واستعادة كاملة للحقوق.

4- أثر فقدان الملكية على الوضع النفسي والمعيشي

فقدان الملكية لم يكن مجرد خسارة مادية بالنسبة للمهجرين من عفرين، بل ضربة عميقة لهويتهم وشعورهم بالأمان والانتماء. فالملكية في السياق السوري، خصوصاً في المجتمعات الريفية مثل عفرين، ترتبط بالاستقرار العائلي والكرامة والروابط الاجتماعية، لا فقط بالعمار كأصل اقتصادي.

تشير نتائج الاستبيان إلى أن هذه الخسارة تركت أثراً نفسياً واجتماعياً بالغاً، تمثل في:

الإحساس الدائم بعدم الأمان.

فقدان الثقة في القانون أو أي جهة رسمية.

شعور مستمر بالغبن والظلم والانكسار.

كثير من المشاركين عبّروا عن مشاعر القهر والعجز حيال استيلاء غرباء على منازلهم وأراضيهم، واستخدامها كما لو أنها بلاد أصحاب، وسط صمت دولي وشلل قانوني. تقول إحدى النساء المشاركات:

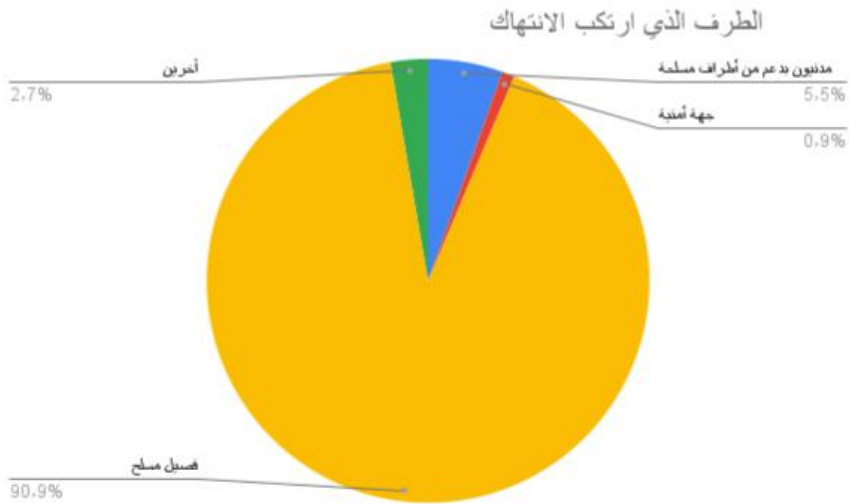
“البيت ما كان فقط سقف.. كان ذاكرتي وحياتي. الآن غرباء يسكنونه، وأنا لا أملك إلا صورته القديمة.”

تُضيف الشهادات الفردية بعداً شخصياً لهذه المعاناة. في حالة رمزي دويكو، لم يكن الابتزاز فقط مالياً، بل مهيناً:

“دفعت 7000 دولار حتى لا يخربوا أرضي. لم يكن هناك قانون. فقط سلطة السلاح. شعرت أنني أدفع كي لا أسرق أكثر، لا لأستعيد حقي.”

هذا الأثر لا يقتصر على الأفراد، بل يمتد إلى العائلات، إذ تتفاقم التوترات، ويظهر الاكتئاب والقلق واضطرابات النوم كجزء من العواقب المستمرة للتهجير والحرمان. وتظهر شهادات أخرى، مثل حالة عثمان بكر فاتي وخمكين عثمان فاتي، كيف تطور الضرر النفسي إلى إعاقة وظيفية شبه تامة، تمنعهما من العودة إلى الحياة الطبيعية، في ظل غياب كامل لأي رعاية أو علاج نفسي.

بالتالي، فإن فقدان الملكية يجب أن يفهم كأزمة مركبة، تتقاطع فيها العوامل الاقتصادية مع النفسية والاجتماعية، ولا يمكن معالجتها بمجرد “إعادة الممتلكات”، بل من خلال عملية إنصاف متكاملة تشمل الاعتراف، التعويض، والمحاسبة.



الفصل الثالث: الأذى الجسدي والنفسي والاجتماعي

1- الاعتقالات، التهديدات، الابتزاز المالي

لم تقتصر معاناة المهجّرين من عفرين على خسارة منازلهم وأراضيهم، بل امتدت إلى سلسلة من الانتهاكات المباشرة التي استهدفت كرامتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية. يوثق الاستبيان، إلى جانب الشهادات الشخصية، حالات متكررة من الاعتقال والتهديد والابتزاز المالي، مورست غالباً من قبل الفصائل المسلحة المسيطرة على عفرين ومحيطها.

تنوّعت هذه الانتهاكات بين:

- اعتقال دون تهم، غالباً لأيام أو أسابيع، بهدف التخويف أو الضغط على العائلات.
- تهديد مباشر بالقتل أو الانتقام في حال المطالبة بالحقوق أو محاولة العودة.
- ابتزاز مالي واضح لقاء "السماح" بالاحتفاظ بالتملكات أو زيارتها.

الشهادات تكشف نمطاً ممنهجاً. تقول نازلية، وهي أرملة من المهجّرات: "طلبوا مني 4500 دولار كي لا يؤذوني أو يمنعوا عني المساعدات. ثم أخذوا مني 1200 دولار أخرى دون أي تفسير. فقط لأنهم يستطيعون." هذه الحالة لا تمثل استثناءً. يتكرر الابتزاز بشكل مشابه في شهادات أخرى، ومنها حالة رمزي دويكو الذي اضطر لدفع آلاف الدولارات لفصيل

مسلح مقابل "إدارة أملاكه"، دون أن يستعيدها بالكامل. ويشير ذلك إلى أن التهديد والعنف ليسا فقط أدوات للسيطرة، بل وسائل دائمة لتحصيل المال من المدنيين الضعفاء.

الاستبيان أظهر كذلك أن نسبة لا يُستهان بها من المشاركين تعرضوا لنوع من الاعتداء أو التهديد، حتى وهم في مناطق نزوحهم، سواء عبر رسائل غير مباشرة أو من خلال وسطاء يساومون على أملاكهم.

كل هذه الأفعال تُظهر أن التهجير من عفرين لم يكن مجرد عملية نزوح قسري، بل تهجيراً قسرياً ممنهجاً، كان مصحوباً بسياسة ترهيب وتفكيك معنوي مستمرة، تهدف إلى منع أي تفكير بالعودة أو بالمطالبة بالحق.

2- الأثر النفسي طويل الأمد

لا تُقاس تداعيات التهجير القسري من عفرين فقط بالخسائر المادية، بل بالأثر النفسي العميق والممتد الذي طال الأفراد والعائلات، وأثر على قدرتهم على الاستقرار، التعافي، أو حتى المطالبة بحقوقهم. تشير نتائج الاستبيان إلى أن نسبة كبيرة من المشاركين عبروا عن مشاعر مستمرة من الخوف، التوتر، فقدان الثقة، والإرهاق النفسي، حتى بعد سنوات من مغادرتهم لعفرين.

يشير الكثير من المشاركين إلى أنهم يعانون من:

اضطرابات في النوم

قلق دائم من المستقبل

تراجع القدرة على التفاعل الاجتماعي أو الإنتاج

إحساس دائم بالعجز والعزلة

أحد أقارب عثمان بكر فاتي وخمكين عثمان فاتي، وهما من أبناء عفرين الذين عانوا من التهجير المباشر، وصف حالتهم بالقول:

“يعاني الاثنان من اضطرابات نفسية شديدة، ونوبات هلع متكررة. لم يعودا قادرين على النوم أو التعامل مع الناس. لا يتلقيان أي دعم أو علاج، ونحن عاجزون عن مساعدتهما.”

هذه الحالات لا تُظهر فقط الجانب الإنساني من الأزمة، بل تؤكد أيضاً غياب البنية الصحية والنفسية في مناطق استقبال المهجرين قسراً. لم تتوفر أي برامج دعم نفسي من قبل منظمات إنسانية، ولم تبادر الجهات المعنية إلى توفير رعاية لهذه الفئة التي تعاني من إعاقات وظيفية ومعيشية ناجمة مباشرة عن الحرب والتهجير.

في حالة فاطمة حسين محمود، تجمع المعاناة الجسدية والنفسية:

“أعاني من أمراض مزمنة، وفقدت ابني خلال الحرب. لا أستطيع النوم. نزوح بعد نزوح، وأنا أعيش في فراغ دائم.”

يتضح من مجمل الشهادات أن الأثر النفسي ليس عابراً، بل مركّب ومستمر، يضعف القدرة على الصمود الفردي، ويعقّد أي مسار للعودة أو المطالبة بالحق. هؤلاء الأشخاص لا يحتاجون فقط إلى إنصاف قانوني،

بل إلى مساحات آمنة للرعاية النفسية والدعم الإنساني العميق، وهو ما لا يزال مفقوداً تماماً.

3- غياب الدعم النفسي والصحي

مع تصاعد معاناة المهجّرين من عفرين، تبرز ثغرة خطيرة في الاستجابة الإنسانية وهي غياب الدعم النفسي والصحي المنهجي، سواء في مناطق النزوح مثل الرقة، أو في المناطق الأخرى التي انتقل إليها المهجّرون قسراً. وتُظهر الشهادات والبيانات أن الخدمات الصحية - حين تتوفر - تكون غير كافية، متقطعة، ولا تستجيب للاحتياجات الحقيقية، خاصة للأشخاص المصابين جسدياً أو المتأثرين نفسياً جراء التهجير والعنف.

في ظل غياب أي برامج دعم نفسي مستدام، يتحمل الأفراد والعائلات العبء كاملاً. تشير نتائج الاستبيان إلى أن المهجّرين يفتقرون إلى:

مراكز صحة نفسية أو خطوط دعم مختصة

تغطية طبية مناسبة للأمراض المزمنة أو الإصابات الجسدية

أدوية ثابتة أو رعاية نسائية وأطفال مستمرة

حالة هفان مصطفى تُجسّد هذه المعاناة على أكثر من مستوى. هفان، وهي سيدة مهجرة في الأربعينات من عمرها، روت قصتها قائلة:

“تهجّرت أول مرة عام 2012 من الأشرافية، ثم إلى جنديرس، ثم عفرين، ثم الشهباء، وأخيراً إلى الرقة. خلال محاولتي الهروب مع قافلة مدنية،

تعرضنا للقصف وأصبت بجروح بالغة. ومنذ ذلك الحين، لا أستطيع العمل،
ولا أملك أي دخل، ولا أجد علاجاً دائماً لإصابتي.”

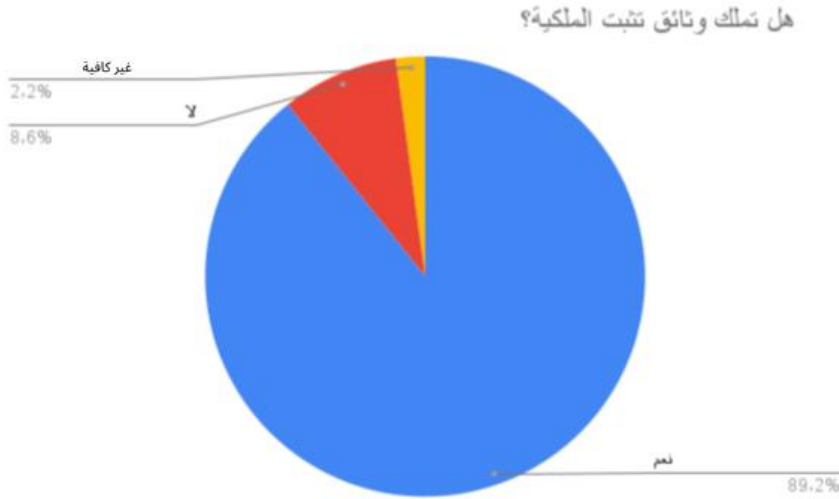
لم تنته المعاناة عند الإصابة. فقد أدى النزوح المتكرر إلى حرمان ابنتها
من استكمال دراسة التمريض، ما يعكس كيف أن غياب الدعم لا يقتصر
على الأم فقط، بل يمتد لجيل جديد من الفتيات ممن كنّ على أعتاب
مستقبل أكاديمي أو مهني.

غياب الدعم الصحي والنفسي لا يعني فقط غياب خدمات، بل يعني
تكريس حالة العجز الطويل الأمد، وتحويل الصدمة إلى مأساة دائمة. وهو
ما يضيف طبقة جديدة من الإلحاح إلى أي جهود للمناصرة أو التدخل
الإنساني المستقبلي.

الفصل الرابع: استجابات المهجرين القانونية والاجتماعية

حيازة الوثائق القانونية: من يحتفظ بها؟ ومن يخشى استخدامها؟

تكشف بيانات الاستبيان أن نسبة لا بأس بها من المهجرين ما زالوا يحتفظون بوثائق ملكية رسمية أو أوراق تثبت ارتباطهم بممتلكاتهم في عفرين، مثل عقود البيع، سندات التمليك، أو إثباتات الدفع والتسجيل العقاري. ومع ذلك، فإن امتلاك الوثائق لم يتحول إلى أداة لاستعادة الحق، بل بقي حبيس الأدرج، بفعل غياب الثقة في إمكانية الاستفادة منها، أو الخوف من التعرض للأذى في حال استخدامها.



تفاوتت مواقف المهجرين تجاه الوثائق حسب ظروفهم الحالية:

بعضهم احتفظ بها على أمل استخدامها في يوم ما، ضمن مسار قانوني دولي أو محلي، لكنه لا يعرف متى وأين.

آخرون فقدوها أثناء النزوح المتكرر، أو اضطروا لإتلافها خوفاً من التفتيش أو الملاحقة.

وهناك من يملكون الوثائق لكنهم يترددون في تقديمها لأي جهة، بسبب انعدام الثقة أو الخوف من الانتقام.

قال أحد المشاركين في الاستبيان:

“وثائقنا موجودة، لكن لا أجرؤ على تقديمها لأي جهة. من سيحمينا إن عرفوا أننا نطالب بحقنا؟ لا أحد.”

تصريحات رابطة عفرين تعزز هذا التصور، إذ أشار أحد العاملين الميدانيين لرابطة دار إلى أن التوثيق الرسمي ما زال ضعيفاً جداً، رغم رغبة الضحايا في المساهمة، بسبب غياب الحماية والخشية من التبعات. وصرح:

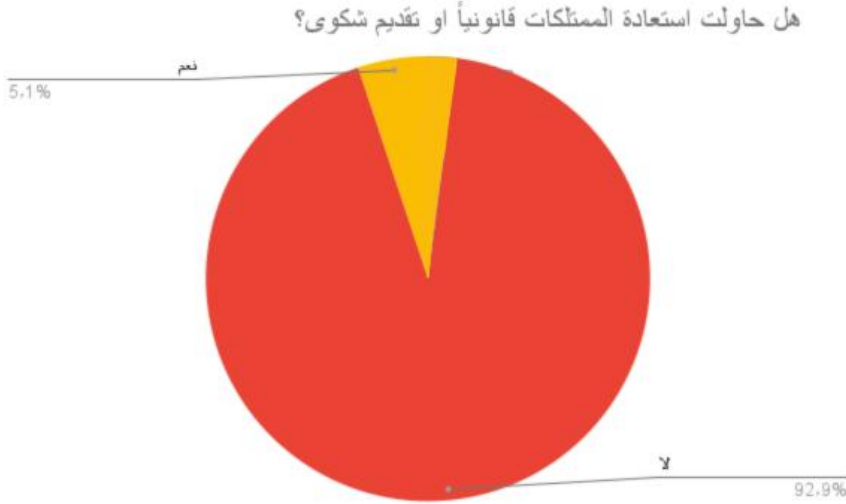
“واجهنا صعوبات كبيرة في جمع الوثائق، لأن كثيرين إما فقدوها أو يخافون استخدامها في ظل غياب ضمانات جدية.”

هذا الواقع يخلق مفارقة لافتة: من يملكون أدلة قانونية واضحة لا يستطيعون استخدامها، ومن فقدوها يواجهون انعدام القدرة على إثبات أي حق مستقبلي. وهنا تبرز الحاجة إلى جهة موثوقة، مستقلة، تقدم للمهجرين حماية قانونية وأمنية تُمكنهم من استخدام ما يملكون دون خوف.

إلى أن تتوفر هذه الحماية، تبقى الوثائق مجرد رموز للحق المهذور، لا وسيلة لاستعادته.

2- مدى استخدام الوسائل القانونية أو تقديم الشكاوى

رغم امتلاك عدد من المهجرين وثائق تثبت ملكيتهم لعقاراتهم في عفرين، إلا أن الاستجابة القانونية كانت محدودة للغاية. تُظهر نتائج الاستبيان أن عدداً قليلاً جداً من المشاركين حاول التقدم بشكوى رسمية أو بدء مسار قانوني لاستعادة ممتلكاته أو محاسبة الجهات المسؤولة عن الاستيلاء عليها.



هذا العزوف لم يكن نتيجة لعدم الاهتمام، بل ناجم عن ثلاثة أسباب رئيسية تكررت في الردود:

الخوف من العواقب الأمنية كثيرون يخشون أن يؤدي تقديم شكوى، حتى عبر جهة محلية أو منظمة، إلى تعرّضهم أو ذويهم للتهديد أو

الاعتقال، خاصة في ظل سيطرة الفصائل المسلحة على مناطقهم السابقة.

انعدام الثقة بالجهات المتاحة يرى المهجرون أن القضاء المحلي، لا يوفر ضمانات للنزاهة أو الحماية. وتعتبر المحاكم المرتبطة بالفصائل أو السلطات المحلية في عفرين جهات خصم لا حكم، ما يجعل اللجوء إليها بلا جدوى.

الشعور بلا فائدة يتكرر على ألسنة كثير من المشاركين تعبير "شو الغايدة؟"، في إشارة إلى القناعة بأن الشكوى الفردية لن تغير شيئاً، ولن تُعيد ملكاً استولت عليه جهة مسلحة مدعومة سياسياً وعسكرياً.

صرح الرئيس المشترك لرابطة عفرين في هذا السياق:

"الناس لا ترى معنى للتقاضي دون حماية. لا توجد جهة قانونية موثوقة، ولا ضمان بعدم التعرض للابتزاز أو الانتقام، حتى لو كان الضحية يحمل كل الوثائق."

هذا الواقع يُشير إلى غياب أي أفق للعدالة الفردية، ويؤكد أن استعادة الحقوق لا يمكن أن تُبنى على تحرك فردي، بل تتطلب إطاراً جماعياً منظمًا يوفر الحماية ويضمن الفعالية.

3- التصريحات حول التوثيق والعوائق

رغم إدراك المهجرين لأهمية التوثيق في إثبات الحقوق والمطالبة بها مستقبلاً، إلا أن عملية التوثيق ما زالت تعاني من ضعف شديد، سواء

على المستوى الفردي أو التنظيمي. وتُظهر الإفادات أن الجهود المبذولة في هذا المجال تواجه عدة عوائق مزمنة، أبرزها فقدان الوثائق، الخوف من الملاحقة، وغياب الدعم المؤسسي.

وفقاً للسيد محمد حكمت رشي، الرئيس المشترك لرابطة عفرين:

“لا يوجد توثيق رسمي شامل، لأن كثيراً من المهجرين فقدوا أوراقهم، أو يخشون تقديمها. وجدنا صعوبة كبيرة في جمع إثباتات بسبب نقص الأوراق الثبوتية لدى الضحايا.”

هذه العوائق تتقاطع مع ما ورد في نتائج الاستبيان، إذ أفاد عدد من المشاركين بأنهم:

فقدوا وثائقهم أثناء الهروب تحت القصف أو خلال التنقلات المتكررة.

لم يتمكنوا من استخراج نسخ بديلة بسبب غياب الإدارات الرسمية أو القيود الأمنية.

يمتنعون عن تقديم أي معلومات مكتوبة حول ملكياتهم خشية أن تُستخدم ضدهم لاحقاً.

إحدى المشاركات قالت:

“لو قدمت أوراقتي، قد يُخبر أحد الفصيل أنني أطالب بيتي. هذا وحده قد يعرضني أو أهلي للخطر.”

يُضاف إلى ذلك، أن المبادرات الفردية للتوثيق تبقى مشتتة وغير مدعومة قانونياً. فلا توجد جهة موثوقة أو محايدة تجمع البيانات، ولا

ضمان أن تؤدي هذه الجهود إلى مساءلة لاحقة أو تعويض. وحتى المبادرات القليلة التي انطلقت، مثل التنسيق مع بعض المنظمات المحلية، لم تتلقَ استجابة فعلية حتى الآن.

غياب التوثيق لا يعني غياب الرغبة أو الحاجة، بل يكشف فجوة مؤسساتية وسياسية تمنع الضحايا من تنظيم ملفهم الحقوقي، وتُبقى قضاياهم في دائرة الإهمال واللاجدوى. وهو ما يجعل أي عمل في هذا الاتجاه مشروطاً بوجود جهة مستقلة، تُوفّر الحماية والجدية والمتابعة القانونية.

4- الاستعداد للشهادة والتنظيم الجماعي

رغم الخوف من الملاحقة، والشك العميق في جدوى الإجراءات القانونية الفردية، فإن المهجرين من عفرين أبدوا، بشكل لافت، استعداداً واسعاً للمشاركة في جهود قانونية جماعية، شرط أن تكون آمنة ومنظمة وذات مصداقية. هذا الاستعداد لا ينبع من الثقة في الواقع الحالي، بل من الإحساس بالحاجة إلى استعادة الكرامة، وكسر حالة الصمت والإنكار التي ترافق الانتهاكات.

أظهر الاستبيان أن الغالبية العظمى من المشاركين:

مستعدون لتقديم إفادات أو شهادات خطية حول ما تعرضوا له.

يرغبون بالمشاركة في مبادرات توثيق أو دعاوى قانونية جماعية، في حال وُجد كيان نزيه يتبناها.

لا يثقون بالتحرك الفردي، لكنهم يدعمون التحرك المنظم ضمن إطار قانوني محمي.

ووفقا لمصدر مسؤول خاص صرح لرابطة دار:

“نعم، الجميع على استعداد للشهادة. الناس تريد التحدث، التوثيق، والمطالبة، لكنها لا تجد من يضمن لها الحماية أو يأخذ الأمر بجدية.”

تعكس هذه الجاهزية بعداً سياسياً وحقوقياً مهماً. فالمهجرون لا يبحثون فقط عن تعويض، بل عن استعادة الصوت والحضور في معادلة الحقوق. إنهم يفهمون أن توثيق ما حدث لهم ليس مسألة فردية أو تقنية، بل خطوة باتجاه العدالة، حتى وإن كانت مؤجلة.

ومع ذلك، فإن هذا الاستعداد لا يزال رهينة ثلاثة شروط أساسية، تكررت بوضوح في الشهادات:

وجود جهة موثوقة تتولى إدارة ملف الشهادات والتوثيق.

حماية قانونية وأمنية فعلية للمشاركين في أي جهد جماعي.

ارتباط التوثيق بخطة عمل حقيقية، يمكن استخدامها أمام جهات دولية، لا لمجرد الأرشفة.

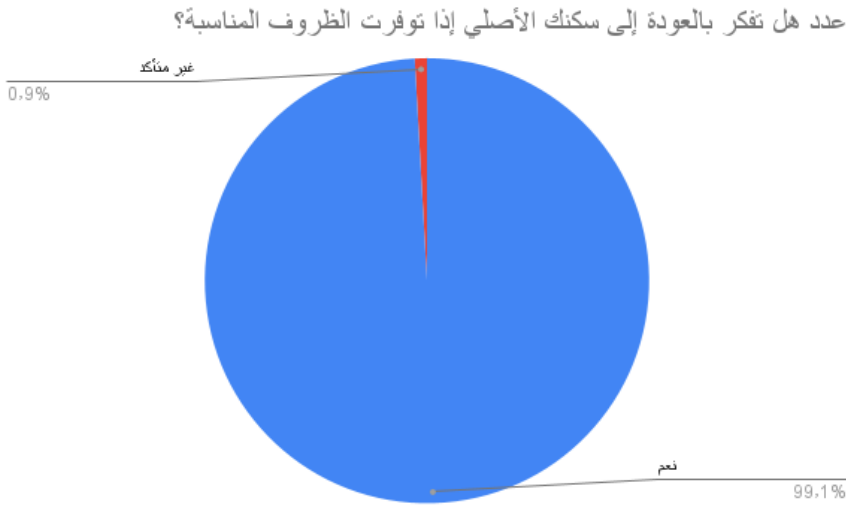
ما يظهر هنا هو مفارقة قوية: الإيمان بالعدالة لا يزال قائماً، لكن الثقة في الطريق إليها منعدمة. المهجرون جاهزون للحديث، لكن ينتظرون من يسمعهم ويأخذ شهاداتهم على محمل الجد.



الفصل الخامس: خيارات العودة ونوايا المهجرين

1- تحليل نتائج الاستبيان حول نية العودة

كشفت نتائج الاستبيان أن غالبية المهجرين من عفرين يُبدون رغبة صريحة بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، رغم مضي أكثر من سبع سنوات على تهجيرهم القسري. هذه الرغبة لم تكن مشروطة فقط بالجانب العاطفي أو الحنين للمكان، بل عبّر عنها المشاركون باعتبارها حقاً قانونياً ووجودياً لا يمكن التنازل عنه.



غير أن هذه الرغبة لم تظهر بشكل مطلق أو غير مشروط، بل جاءت محملة بتحفظات واضحة، تمحورت حول ثلاثة شروط رئيسية:

الضمان الأمني لا عودة دون حماية حقيقية من الفصائل المسلحة أو من أي جهة تمارس الابتزاز أو الانتقام. المشاركون لا يريدون العودة إلى "الخطر ذاته"، بل إلى بيئة آمنة تحترم وجودهم وحقوقهم.

استعادة الممتلكات الأصلية: عبّر معظم المشاركين عن رفضهم للعودة إلى مساكن مؤقتة أو بدائل سكنية. العودة لا تعني لهم فقط الحضور الجسدي في عفرين، بل العودة إلى منازلهم وأراضيهم بالتحديد، واسترجاع ما سلب منهم.

وجود جهة محايدة تشرف على العودة: هناك انعدام ثقة شبه تام بالسلطات المحلية، الكثيرون طالبوا بإشراف جهة دولية أو محايدة تضمن سلامة العائدين وتحمي حقوقهم.

قال أحد المشاركين:

“لن أعود فقط لأصبح عرضة للابتزاز من جديد. إذا لم أعد إلى منزلي، وأشعر بالأمان، فلا معنى للعودة.”

في السياق نفسه، أفاد رئيس رابطة عفرين:

“الكل يرغب بالعودة، لكن ليس بهذه الظروف. الناس تريد عودتها الكاملة، إلى أملاكها، تحت حماية جدية، لا صورية.”

تؤكد هذه النتائج أن العودة بالنسبة للمهجّرين ليست حلماً عاطفياً، بل حقٌّ مشروط بالكرامة والعدالة. ولا يمكن اختزالها بمبادرات شكلية أو دعوات إعلامية دون ضمانات قانونية وسياسية حقيقية.

2- الشروط التي يضعها المهجرون قبل العودة

تبيّن من خلال تحليل الاستبيان أن رغبة العودة لدى المهجرين من عفرين ليست مطلقة، بل ترتبط بعدد من الشروط الأساسية التي تشكّل الحد الأدنى لأي عودة ممكنة. هذه الشروط ليست رفاهية أو طموحاً زائداً، بل رد فعل مباشر على الانتهاكات التي واجهوها، وانعدام الثقة في الجهات المسيطرة، وعمق الخسارات التي تكبّدوها.

أبرز الشروط التي وردت على لسان المشاركين:

الأمان والحماية

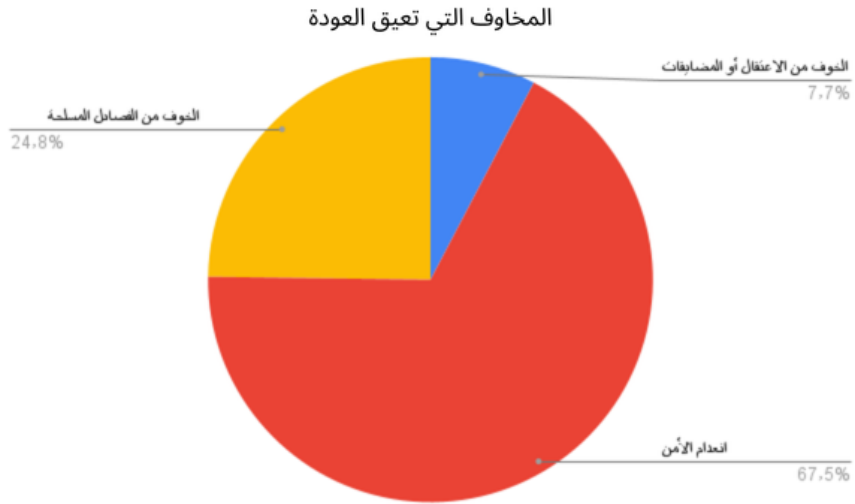
يعدّ شرط الأمان هو الأكثر تكراراً في ردود المهجرين. العودة بالنسبة لهم مرهونة بضمانات أمنية واضحة، ومراقبة من جهة محايدة. الخوف من الاعتقال أو الانتقام أو المضايقات لا يزال حاضراً بقوة، خاصة أن الفصائل المسيطرة على عفرين لم تتغير منذ التهجير.

استعادة الممتلكات الأصلية

يرفض معظم المهجرين العودة إلى "مساكن بديلة" أو "حلول مؤقتة". العودة، كما صرّحوا، يجب أن تعني العودة إلى منازلهم وأراضيهم تحديداً، مع ضمان منع استمرار الاستيلاء عليها أو استثمارها من قبل جهات أخرى.

رفض العودة إلى مساكن مؤقتة أو خيام

التهجير بالنسبة لهم لم يكن فقط انتقالاً جغرافياً، بل اقتلاعاً من الجذور. لذلك، فإن أي محاولة للعودة دون استعادة كاملة للبيت والأرض تعتبر شكلاً آخر من التهجير.



في شهادة لافته، قالت نازلية، وهي أرملة من عفرين تقيم حالياً في الرقة:

“كل ما أريده هو الحماية. نحن مدنيون. لا نملك شيئاً، فلماذا يُسمح لهم بابتزازنا؟ لن أعود لأذل من جديد.”

هذه المطالب ليست تعجيزية، بل تمثل أدنى درجات العدالة الانتقالية التي يجب أن تسبق أو ترافق أي خطة عودة. ومن دون تحقيقها، فإن العودة لا تكون إلا تجسيداً جديداً للنكبة، لا نهايتها.

3- حالات العودة الفردية وما تعرض له العائدون

رغم الظروف الأمنية القاتمة، حاول بعض المهجرين من عفرين العودة بشكل فردي أو جزئي إلى منازلهم أو أراضيهم، إما بدافع استعادة ممتلكاتهم أو التحقق من أوضاعها أو ببساطة من شدة الحنين. إلا أن هذه المحاولات، كما وثقتها شهادات ميدانية وتصريحات رابطة عفرين، لم تسر كما يأمل أصحابها، بل تحولت إلى تجربة إضافية من الخطر والخذلان.



ووفقاً لمصادر مطلعة التقت معها رابطة دار:

“نعم، رصدنا حالات عودة فردية، لكن أغلبها انتهت بإعادة التهجير مرة أخرى، أو بتعرض أصحابها لتهديدات وابتزازات مباشرة.”

تشير هذه التصريحات إلى أن العودة الفردية تجري غالباً من دون أي غطاء سياسي أو أمّني، ما يعرض العائدين لـ:

منع من دخول ممتلكاتهم، أو مساومة مالية عليهم مقابل السماح لهم بالدخول.

تهديد مباشر من الفصائل المسلحة أو الموالين لها.

حالات انتقام أو تضيق، تصل في بعض الحالات إلى الاعتقال أو الاعتداء. بعض العائدين لجأوا إلى وسطاء أو معارف في الداخل لترتيب الزيارة، إلا أن هذا لم يمنع الخطر. في إحدى الحالات، دفع أحد المشاركين مبلغاً كبيراً لفصيل مسيطر كي يُسمح له بزيارة أرضه ليوم واحد، فقط ليُمنع لاحقاً من العودة مرة أخرى، وتُفرض عليه "رسوم" إضافية.

هذه التجارب عززت شعوراً واسعاً بين المهجّرين بأن العودة، كما هي اليوم، محفوفة بالمخاطر، ولا يمكن أن تُبنى على مبادرات فردية أو تفاهات محلية. بل تتطلب خطة شاملة بضمانات قانونية وأمنية فعلية، ووجود جهة رقابية محايدة تحمي العائدين وتضمن استعادة حقوقهم.

الرسالة التي وصلتهم من هذه المحاولات واضحة:

"العودة ممكنة فقط بشروطهم، لا بشروط العدالة."

4- تقييم الجهات المسيطرة ومستوى الثقة بها

شكّلت مسألة الجهات المسيطرة على عفرين عاملاً محورياً في تحديد موقف المهجّرين من العودة، حيث أظهرت نتائج الاستبيان، إلى جانب الشهادات الميدانية، انعداماً شبه تام للثقة بهذه الجهات، سواء كانت

فصائل مسلحة أو سلطات محلية تابعة لها. وبالنسبة لغالبية المهجرين، فإن هذه الأطراف لا تمثل سلطة مدنية أو جهة إدارة، بل تعتبر جزءاً أساسياً من منظومة الانتهاك والحرمان التي طالتهم.

قال أحد المشاركين في الاستبيان:

“العائدون تعرضوا للمنع، والابتزاز، والانتقام. لا توجد جهة محايدة داخل عفرين اليوم، ومن يعود يواجه وحده خطر السلب أو الاعتقال.”

تقييم المشاركين للجهات المسيطرة ضمن الجوانب التالية:

▪ الفصائل المسلحة

تُعتبر الطرف الأكثر رفضاً، إذ وصفها المهجرون بأنها الجهة المباشرة المسؤولة عن الاستيلاء، التهجير، والتهديدات. لا يرى أي من المشاركين إمكانية العودة تحت إدارتها، حتى مع وعود بتحسين الأوضاع.

▪ السلطات المدنية المحلية التابعة للفصائل

ينظر إليها كثير من المشاركين باعتبارها “واجهات شكلية”، تستخدم لإضفاء طابع إداري على قرارات أمنية صادرة عن الفصائل. لم يذكر أي مشارك أنه يثق بإجراءات هذه المجالس أو أنها تمثله.

▪ السلطات في دمشق

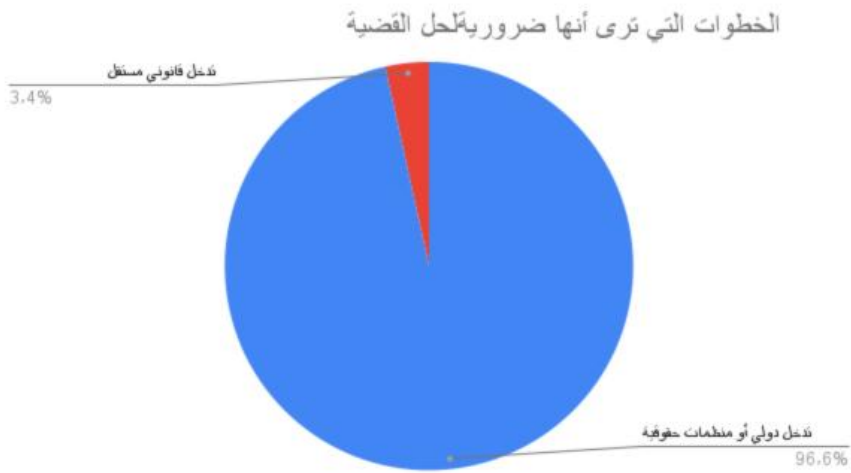
رغم أن بعضها يرفع شعارات “عودة اللاجئين”، فإن الاستبيان أظهر رفضاً قاطعاً للعودة تحت إشراف السلطات السورية المؤقتة، بسبب الخوف من الاعتقال أو الانتقام، وانعدام الثقة بالنظام الأمني والقضائي في دمشق.



▪ القوى الدولية أو الجهات المحايدة

كانت الجهة الوحيدة التي حصلت على قدر من الثقة. معظم المشاركين رأوا أن أي عملية عودة لا يمكن أن تتم إلا بإشراف دولي، أو من خلال جهة حقوقية مستقلة تضمن الحماية والمتابعة.

تظهر هذه المواقف أن المهجّرين لا يرفضون العودة بحد ذاتها، بل يرفضون العودة إلى الخطر ذاته، وإلى أيدي نفس الجهات التي هجرتهم أو صادرت ممتلكاتهم. وبالتالي، فإن أي مبادرة تُطرح دون معالجة جذرية لواقع السيطرة ستواجه بالرفض وعدم الثقة.

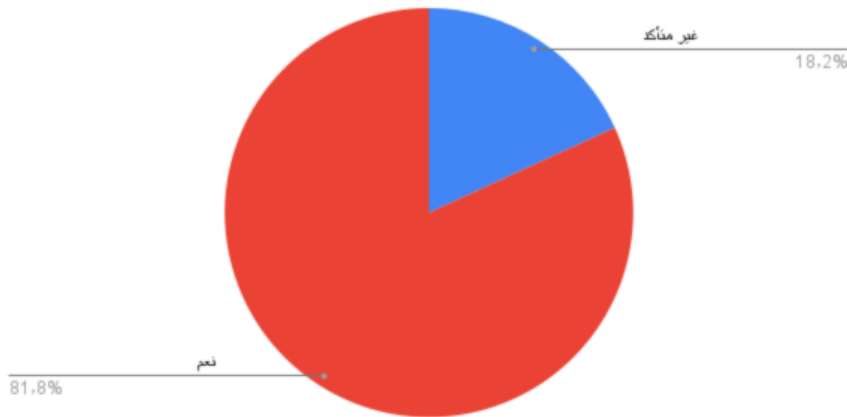


الفصل السادس: أنماط السيطرة وملامح التغيير الديموغرافي

1- أنماط الاستيلاء على الأملاك من الاستبيان والشهادات

تكشف نتائج الاستبيان والشهادات الميدانية عن نمط متكرر ومنظم في الاستيلاء على ممتلكات المهجرين من عفرين، يتجاوز الفوضى العابرة التي قد تميز مناطق النزاع. بل يظهر بوضوح أن الاستيلاء جرى ضمن آلية ممنهجة تستهدف العقارات بحسب نوعها ووظيفتها، ويشترك فيها فاعلون عسكريون ومدنيون بشكل منسق.

هل تعتقد أن هناك نمطاً منظماً لاستيلاء الفصائل على العقارات في منطقتك المجهرة منها؟



أ. الاستيلاء على الأراضي الزراعية

شكّلت الأراضي، لا سيما المزروعة بأشجار الزيتون، الهدف الأكثر ربحاً. أُشير إلى حالات متعددة من:

قطف المحاصيل وبيعها.

فرض "إدارة قسرية" على الأرض مقابل رسوم.

اقتلاع الأشجار أو تجريفها.

قال أحد المشاركين في الاستبيان:

"لم أبلغ بشيء. فقط عرفت أن الزيتون يُقطف كل موسم وبيع، بينما لا أستطيع حتى الاقتراب من أرضي."

ب. الاستيلاء على المنازل

المنازل كانت الهدف الثاني، حيث تم استخدامها:

كسكن لعناصر الفصائل.

كمقرات عسكرية أو أمنية.

أو تم منحها لعائلات موالية بغرض التوطين.

شهادة رمزي دويكو تؤكد هذا:

"عرضوا عليّ أن أدير أملاكي مقابل أجر، وكأنها ليست ملكي. دفعت

7000 دولار ولم أحصل على شيء حقيقي. كل شيء بيدهم."

ج. الاستيلاء على المحال التجارية

رغم قلة عددها، فإن المحال شكّلت مصدراً اقتصادياً لفصائل مسيطرة،
عبر:

تأجيرها لمدنيين مرتبطين بهم.

استخدام عقود بيع غير قانونية.

تحويلها إلى أنشطة اقتصادية لصالح الفصيل.

هذه الأنماط ليست مجرد وقائع مشتتة، بل تُظهر توزيعاً وظيفياً واضحاً:

الأرض = استثمار زراعي.

المنزل = تمركز أو توطين.

المحل = دخل مباشر.

وهو ما دفع العديد من المشاركين والمراقبين، مثل رابطة عفرين، إلى اعتبار ما يجري عملية إعادة هندسة ديموغرافية واقتصادية على الأرض، لا مجرد استغلال عشوائي.

2- دور الفصائل المسلحة و"المدنيين المدعومين"

من خلال تحليل الشهادات ونتائج الاستبيان، يتضح أن السيطرة على ممتلكات المهجرين من عفرين لم تقتصر على الفصائل المسلحة بشكل مباشر، بل تمت غالباً عبر نمط مزدوج يشمل الفصائل من جهة، و"مدنيين مدعومين" من جهة أخرى. هذه الصيغة لم تكن فقط أداة لإدارة الغنائم، بل وسيلة للتمويه على الاستيلاء ومنح مظهر "محلي" له.

أولاً: الفصائل المسلحة - الجهة الفعلية المسيطرة

الفصائل المسلحة، وعلى رأسها "السلطان مراد" وفصائل أخرى مدعومة من تركيا، لعبت الدور المركزي في:

اقتحام المنازل والسيطرة عليها.

توزيع الأراضي بين عناصرها أو فرض رسوم "إدارة" على أصحابها الأصليين.

استخدام المحال التجارية لتمويل نشاطها أو لتأجيرها عبر وكلاء.

وصف أحد المشاركين في الاستبيان ما حصل له:

"ذهبت لأستفسر عن محلي. قالوا لي: اذهب إلى الحيّ الفلاني واسأل فلان. هو الآن المالك الجديد."

ثانياً: المدنيون المدعومون - الواجهة "المدنية" للاستيلاء

هؤلاء هم أفراد محليون - أو نازحون موالون - تم استخدامهم كواجهة لإضفاء شرعية ظاهرة على الاستيلاء، من خلال:

توقيع عقود بيع أو إيجار صورية.

إشغال المنازل والمحال مع دعم أمني يمنع إخلاءهم.

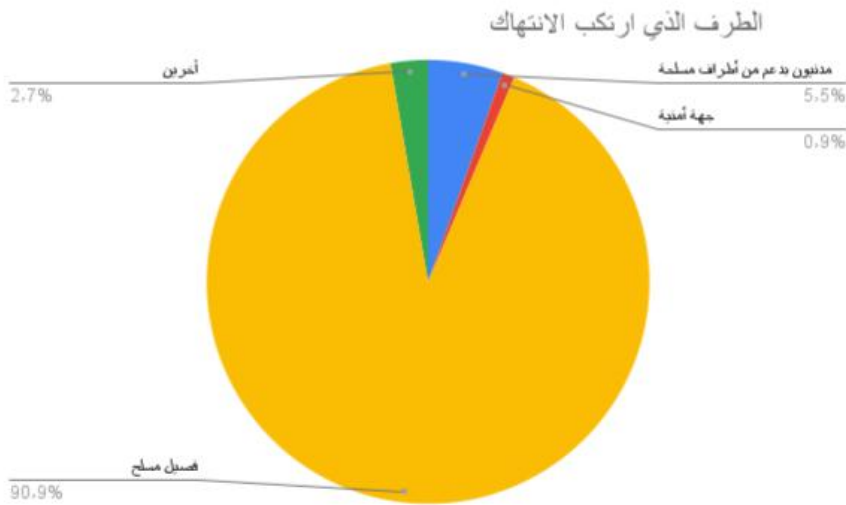
المشاركة في ابتزاز المالكين الأصليين الذين يحاولون استرجاع أملاكهم.

يشير أحد المشاركين في الاستبيان إلى هذه الممارسة بوضوح:

“الاستيلاء لا يتم دائماً من قبل عناصر مسلحة بشكل مباشر، بل يتم من خلال مدنيين مرتبطين بالفصائل، يُمنحون الحماية ويُستخدمون كأدوات تنفيذ.”

هذا النمط الهجين خلق شبكة غير رسمية لكنها فعالة للغاية في تثبيت واقع السيطرة، وعرقلة أي محاولة للمطالبة بالحق أو توثيق الانتهاك. إذ أن أي تحرك قانوني يُقابل بصيغة: "المالك الجديد يملك عقداً"، رغم أن هذا العقد صادر تحت سلطة أمر واقع غير شرعية.

وفي ظل غياب سلطة قضائية مستقلة أو إدارة محايدة، أصبح هذا النظام الهجين أداة أساسية لإعادة تشكيل المشهد الديموغرافي والاقتصادي لعفرين، عبر طرد السكان الأصليين وتثبيت قوى جديدة مكانهم.



3- التوطين القسري للسكان الجدد وتغيير الطابع السكاني

تُظهر الشهادات الميدانية وتصريحات الجهات المحلية أن الاستيلاء على ممتلكات مهجّري عفرين لم يكن فقط بهدف المنفعة الاقتصادية أو التمرکز العسكري، بل ارتبط مباشرة بعملية تغيير ديموغرافي ممنهجة، من خلال توطين سكان جدد في المناطق التي أُفرغت قسراً من أهلها الأصليين.

معالم هذا التغيير كما وثقتها البيانات:

إسكان عائلات من مناطق أخرى (غالباً من نازحي الغوطة وريف حمص وإدلب) في منازل المهجّرين دون إذنهم أو تعويضهم.

منح الأولوية في التوطين لعائلات عناصر الفصائل المسلحة، ما يمنحها نفوذاً اجتماعياً وأمنياً داخل الأحياء.

تغيير أسماء الشوارع والأحياء في بعض المناطق، وفرض رموز أو أعلام معينة على المؤسسات والمدارس، ما يُعدّ مساساً بالهوية الثقافية والمكانية للمنطقة.

هذا النوع من التوطين لا يتم ضمن خطة استجابة إنسانية، بل يُنفذ كسياسة أمر واقع، تهدف إلى تفريغ عفرين من طابعها السكاني الأصلي وتثبيت واقع جديد يُصعب أي عودة مستقبلية للمهجّرين.

أحد المشاركين في الاستبيان عبّر عن ذلك بالقول:

"البيت الذي ولدت فيه يسكنه اليوم شخص غريب، لا يعرف حتى اسم عائلتي. ويقول إنه يملك أوراقاً من المجلس المحلي. عن أي عودة نتحدث؟"

ما يجري لا يمكن وصفه فقط بالاستيلاء، بل هو جزء من عملية هندسة سكانية، تتجاوز الأبعاد القانونية والإنسانية، وتفتح الباب أمام تعقيدات طويلة الأمد تتعلق بالعدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار، والمصالحة الوطنية.

الفصل السابع: التوصيات ومطالب المهجرين

1- المطالب التي عبر عنها المهجرون

من خلال تحليل الاستبيان والإجابات المفتوحة، بالإضافة إلى الشهادات الفردية والتصريحات التنظيمية، تبينت مجموعة من المطالب الواضحة التي شكّلت نواة الموقف الجماعي للمهجرين من عفرين. هذه المطالب ليست شعارات عامة، بل عناوين لحقوق أساسية، عبر عنها المهجرون بلغتهم المباشرة، وبمشاعر امتزج فيها الغضب بالحس بالعدالة. أبرز هذه المطالب:

▪ ضمان الحماية الأمنية للعودة

يُعدّ هذا الشرط مقدّمة لأي نقاش آخر. أغلب المهجرين عبّروا عن رفضهم التام للعودة دون جهة ضامنة تضمن أمنهم الجسدي والنفسي. الحماية يجب أن تكون دولية أو محايدة، وليست خاضعة لسلطة الفصائل أو السلطات الحالية.

“لن أعود ليُعتقل ابني بعد أسبوع... نريد جهة تحميننا، لا تساوّم علينا.”
- من استجابة استبيان

استعادة الممتلكات الأصلية بالكامل

العودة لا تكون رمزية أو جزئية، بل ترتبط بشكل مباشر باسترداد المنازل، الأراضي، والمحال المغتصبة. أي طرح للعودة دون هذا العنصر يُعدّ تجميلاً للواقع القائم وليس حلاً.

▪ المحاسبة على الانتهاكات

المشاركون طالبوا بشكل واضح بمحاسبة الجهات المسؤولة عن التهجير، الاستيلاء، والابتزاز. العدالة لا تعني الانتقام، لكنها شرط أساسي لاستعادة الثقة والكرامة.

▪ التعويض المادي والمعنوي

أغلب المهجرين خسروا كل شيء: البيت، الأرض، المورد، والأمان. وعليه فإن التعويض العادل، سواء عبر دعم مباشر أو إعادة الإعمار، يمثل جزءاً من أي حل مستقبلي.

▪ تنظيم صوت جماعي تحت مظلة قانونية

شعور عام برغبة المهجرين في أن لا تُترك قضيتهم مبعثرة أو فردية. تمت الدعوة إلى إنشاء جسم قانوني أو حقوقي يمثلهم، ويوثق ملفاتهم، ويدافع عنهم أمام الجهات الدولية.

“نريد جهة نثق بها، لا نريد أن نذهب وحدنا. صوتنا أقوى معاً” - من استبيان مفتوح

هذه المطالب لا يمكن فصلها عن سياق الانتهاكات التي سبقتها. إنها ليست طموحات سياسية، بل رد فعل إنساني على نكبة مستمرة، وأرضية يمكن أن تُبنى عليها مبادرات حقوقية وسياسية إذا ما توفر الحد الأدنى من الإرادة الدولية أو المحلية الجادة.

2- أولويات المرحلة القادمة: التوثيق، الدعم الإنساني، المرافعة الدولية

في ظل تعثر مسارات العدالة، وتعقد شروط العودة، يطرح المهجرون والجهات المحلية الفاعلة ثلاث أولويات أساسية للمرحلة القادمة، تمثل الحد الأدنى لأي استجابة جادة لوضعهم المستمر منذ سنوات. هذه الأولويات ليست منفصلة، بل مترابطة، وتشكل معاً خريطة طريق أولية للتحرك الحقوقي والإنساني المطلوب.

أولاً: التوثيق

يمثل التوثيق القاعدة الأساسية لأي مطالبة لاحقة، سواء باستعادة الحقوق أو بالمحاسبة. وقد أظهرت نتائج الاستبيان أن الكثير من المهجرين مستعدون للشهادة وتقديم وثائقهم، لكنهم بحاجة إلى:

▪ جهة نزيهة وموثوقة تتولى هذه المهمة.

ضمان أممي يحمي الشهود والضحايا.

خطة ممنهجة لحفظ البيانات واستخدامها دولياً.

“لدينا شهادات كثيرة، لكن لا جهة تأخذها بجدية.” - من تعليق مفتوح

ثانياً: الدعم الإنساني المباشر

الوضع المعيشي في مناطق النزوح، خصوصاً في الرقة، وصفه المهجرون بأنه كارثي ومزمن. لا يمكن الحديث عن صمود أو تنظيم دون: توفير الرعاية الصحية، خاصة للحالات المزمنة والنفسية.

دعم مادي مباشر للعائلات الأشد تضرراً.

تأمين مساعدات مستمرة وعادلة في التوزيع.

شهادة فاطمة حسين، وسواها من النساء المعيلات، تؤكد أن الفقر والإهمال لا يقلدن قسوة عن التهجير نفسه.

ثالثاً: المرافعة الدولية والضغط الحقوقي

الثقة بالجهات المحلية معدومة، والرهان الحقيقي، حسب تعبير المشاركين، هو على المرافعة الدولية التي:

توصل صوت المهجرين إلى المنصات الأممية.

تفرض مساءلة على الفصائل والداعمين لها.

تضغط من أجل إنشاء آلية مستقلة لمراقبة التهجير والاستيلاء.

قال ناشط مدني من مدينة عفرين:

“لا نريد وعوداً... نريد فعلاً حقيقياً على الأرض. تعب الناس من التصريحات. التهجير لم يعد مأساة لحظة، بل واقع حياة.”

هذه الأولويات ليست مقترحات منظمات أو ورش عمل، بل مطالب يومية تصدر من قلب المعاناة. وإن لم تُترجم إلى برامج فعلية، فإن معاناة المهجرين ستستمر، وستتحول قضية عفرين من أزمة راهنة إلى مأساة منسية.

الخاتمة

يمثل هذا التقرير خلاصة جهد توثيقي وإنساني يرصد واقع التهجير القسري من عفرين، ويظهر عبر البيانات والشهادات أن ما حدث لم يكن مجرد حالة نزوح ضمن الحرب السورية، بل سياسة ممنهجة قامت على الإقصاء، الاستيلاء، والتمكين السكاني البديل.

إن استمرار هذا الوضع يعني ترسيخ واقع من الإفلات التام من العقاب، وهو ما يهدد ليس فقط عفرين، بل نموذج العدالة برمتها في سوريا. لذلك، يوجه هذا التقرير دعوة صريحة إلى:

الأمم المتحدة والبعثات الحقوقية الدولية، لتحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري في عفرين من تغيير ديموغرافي قسري.

المنظمات الإنسانية والقانونية، للمشاركة الفعالة في توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني والنفسي للمهجرين.

وسائل الإعلام والمجتمع المدني، لتسليط الضوء على القضية، وكسر دائرة الصمت والتهميش المفروض عليها.

إن ما يريده المهجرون من عفرين ليس أكثر من العدالة، الحماية، والحق في العودة بكرامة. وهذا التقرير ليس نهاية الحديث، بل بدايته.

رابطة دار لضحايا التهجير القسري (DAR)

مايو\أيار 2025



رابطة دار لضحايا التهجير القسري

Dar Association for Victims of Forced Displacement

العودة المؤجلة ليست مجرد وصف لحالة انتظار، بل عنوان لعدالة مُعطّلة، وحقّ مقيّد بالخوف والتهديد. يوثّق هذا التقرير ما تعرّض له سكان عفرين من تهجير قسري واستيلاء منظم على ممتلكاتهم، ويعكس بأصوات الضحايا أنفسهم واقعًا منسيًا خلف الجبهات والخطابات. بين الرغبة العميقة في العودة، وانعدام الثقة في الطريق إليها، يفتح هذا العمل ملفًا لا يمكن إغلاقه بالصمت أو التجاهل.